14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الاثنين 25 نوفمبر 2024 الموافق 23 جمادى الأولى 1446 هـ - العدد 17781 - السنة 56 - رقم الإيداع 2 - 12 صفحة - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : ● طباعة الكتب ● تجليد الكتب ● طباعة المجلات والصحف ● طباعة المفكرات والتقويم ● طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات ● طباعة الأعمال الفنية ● أعمال النشر خدمات التسويق ● خدمات التوزيع ● التصميم والتنسيق ● طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

مشاركة يمنية في المؤتمر الدولي للتوائم الملتصقة بالرياض

الرياض / سبأ

شاركت الجمهورية اليمنية، أمس في فعاليات المؤتمر الدولي للتوائم الملتصقة الذي ينظمه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في العاصمة السعودية الرياض، بوفد يرأسه نائب وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالله دحان.

ويهدف المؤتمر، إلى جمع خبراء عالميين وممثلي المنظمات والمهتمين بالتوائم الملتصقة وذلك لتسليط الضوء على قصص النجاح والتحديات المتعلقة بفصل التوائم الملتصقة.

ويناقش المؤتمر، على مدى يومين القضايا المعرفية، والخبرات والتقدم الطبي والتعليم والتواصل والاعتبارات الأخلاقية والقانونية وزيادة الوعي لدى الأسر، وفرص التواصل بالإضافة إلى عروض طبية ودراسات للحالة وعروض جراحية وأبحاث وورش عمل.

بلادنا تشارك في ندوة تعزيز حقوق الإسكان والأراضي بالقاهرة

القاهرة/ خاص :

عُقدت في العاصمة المصرية القاهرة ندوة بعنوان "تعزيز القدرة على الصمود من خلال حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات في الدول العربية المتأثرة بالصراع" وذلك ضمن فعاليات المنتدى الحضري العالمي. و ناقشت الندوة تأثير هذه الحقوق على استقرار المجتمعات المتضررة ودورها في بناء مستقبل أكثر استدامة.

وشارك في النقاش وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الإسكان في اليمن المهندس علي أحمد حسن إلى جانب عدد من الخبراء الإقليميين والدوليين وقد تطرقت النقاشات إلى أهمية حماية حقوق الإسكان كعامل أساسي لدعم جهود التنمية وإعادة الإعمار في الدول التي تواجه النزاعات.

وأكد المهندس حسن خلال كلمته أن حقوق الإسكان والأراضي ليست مجرد قضية قانونية أو إنسانية بل هي أساس لتحقيق استقرار مجتمعي شامل. وأضاف أن تعزيز هذه الحقوق يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومات والمنظمات الدولية لاعتماد حلول عملية طويلة الأمد تضمن العدالة السكنية وتحسين جودة الحياة.

واختتمت الندوة بتوصيات تدعو إلى تعزيز التمويل الدولي لمشاريع الإسكان وإعادة الإعمار وتطوير برامج تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا مع التأكيد على تبني سياسات تشاركية تضمن استدامة الحلول المقدمة.

بحث إنشاء مشروع بنك للفقراء بعدن

عدن/ خاص :

بحث المدير التنفيذي لمركز مسارات للاستراتيجيا والاعلام نجيب احمد الكمالي امس في العاصمة المؤقتة عدن مع رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن ابوبكر باعبيد التنسيق المشترك لإقامة ندوة علمية دعما لجهود وخطوات تأسيس بنك الفقراء في العاصمة عدن.

وفي اللقاء قدم الكمالي شرحا مفصلا عن الجهود والخطوات المبذولة لتأسيس بنك الفقراء مستعرضا أهمية إقامة ندوة علمية تقدم فيها العديد من المحاور وأوراق العمل ويشارك فيها اقتصاديون ورجال أعمال ومنظمات مدنية ودولية وأكاديميون ومؤسسات حكومية ذات صلة وفئات مستهدفة اخرى، مشددا على ضرورة خروج الندوة بنتائج وتوصيات تساهم في إثراء ودعم تأسيس مشروع بنك الفقراء.

من جانبه رحب باعبيد بالمدير التنفيذي لمركز مسارات مشيدا بفكرة تأسيس بنك الفقراء باعتبارها فكرة جديدة في اليمن، والناس في مسيس الحاجة لها لاسيما في ظل الظروف الصعبة للبلاد، واتساع رقعة الفقر مشيرا إلى أن فكرة تأسيس البنك سوف تسهم في إنعاش الاقتصاد اليمني وإعادة توعية الناس بأهمية الجانب المالي في حياتهم.

وابدى باعبيد استعداده للعمل والتنسيق المشترك وتقديم الدعم اللوجستي لإنجاح مشروع الندوة في قادم الأيام ، داعيا الجميع إلى التفاعل لما للمشروع من أهمية كبيرة.

يذكر أن بنك الفقراء هو عبارة عن فكرة مشروع ملهم أطلقه التيار الوطني للتصحيح والبناء في أواخر أكتوبر المنصرم.

الراتب !!

احمد ناصر حميدان

نحن على مشارف انتهاء الثلث الاخير من شهر نوفمبر، وموظفو القطاع العام كوادر مهندسين و اعلاميين ومعلمين بدون رواتب شهر اكتوبر، في مدينة عدن التي معظم سكانها موظفو دولة، يعتمدون على الراتب، هذا الراتب الذي تقلصت قيمته بفعل هبوط قيمة الريال اليمني امام العملات الاجنبية، واصبحت قيمته الشرائية لا تفي باحتياجات الموظف والتزاماته الأسرية ،لكنه شيء افضل من لا شيء، على امل ان تنتهي آثار الحرب و دواعي الصراع والتنازع، وسقوط هوامير الفساد واستنزاف المال العام، الى توافق يعيد للدولة مكانتها وللسلطة هيبتها، وتستطيع استعادة المؤسسات القادرة على ضبط ايقاع الحياة السياسية والاقتصادية، لنرى حكومة قادرة على استخلاص ايرادات الدولة والدخل القومي، ليصب في موازنة الدولة، ليكون بمقدورها رسم سياسة مالية واعداد استراتيجية اجور تتواكب وارتفاع الصرف والغلاء الفاحش للمواد الضرورية.

اليوم الناس تعاني فقرا مدقعا وجوعا ومجاعة، معظمهم متعففون في بيوتهم، لا يستطيعون الخروج بجيوب فاضية وبطون خاوية، اسر كريمة وعزيزة لا تقبل أي وسيلة من وسائل التسول، حتى المطالبات والمناشدات التي لا يكترث لها المسؤولون، تصبح حالة من التسول، والشكوى لغير الله مذلة.

لم نتصور ان تأتي يوم سلطة تجردنا من رواتبنا ليتحول شعب عزيز كريم لمجموعة من الفقراء والمحتاجين، في وقت يسمح بتشكل نفوذ هبارين يزدادون ثراء فاحشا ، هبارين حرمونا حتى من ايرادات الدولة التي هي حق لكل مواطن، حق لدافعي الضرائب، ومعظم الموظفين خدم البلد عمرا كاملا «ستين سنة» وهو يدفع من راتبه ضرائب للدولة، واليوم هذه الشريحة اكثر معاناة.

انظر اليوم في الاسواق والمولات ستجد الفرق في مشتريات الموظف و المستجد اليوم الذي فجأة وجد نفسه نافذا، تحت امره اموال الدولة يتصرف بها دون حسيب ولا رقيب، موظف فقد السعادة في ظل فقر مدقع يصارع الجوع والحاجة ، المال وسيلة هامة لتوفير الاحتياجات الضرورية، وسيلة هامة تصون الكرامة والشرف ، وتعيننا في اداء ادوارنا المختلفة في الحياة، نلتقي بالزملاء والاحباب، نسعد الاولاد والاحفاد، نستمتع بمشاهد المدينة عدن، ونتذوق وجبات مطاعمها، اليوم الموظفون محرومون من كل ذلك حتى من كيلو طماطم .

كثرت المناشدات والمطالبات حتى صارت لا قيمة لها، اليوم نطالب كل نافذ فرض نفسه وكيانه علينا كمستخلص لإيرادات الدولة، التي ليست بهينة، ونطالب المؤسسات المعنية باستخلاص الضرائب والجمارك أن تكون في مستوى المسئولية، وان تتوقف عملية فرض الجبايات التي اثقلت كاهل الراس المال واثقلت كاهلنا، ونقول لهم اصبحتم عبئا على الدولة وعلى المواطن، الدولة عاجزة عن ضبط ايراداتها، وعاجزة عن اقرار موازنة ورسم استراتيجية مالية، في ظل هذا العجز والفشل، اصبح الفساد وسيلة للتبرير والتغرير، ومعظم الفاسدين يرفعون راية محاربة الفساد.

السؤال اين ايرادات عدن ؟؟؟ ولماذا لا يعمل ميناء عدن ؟؟ ولماذا لا تعاد الحياة لمصافي عدن؟؟؟ واين الثروة السمكية والزراعية ؟؟؟ واين واين ..... البلد فيها خيرات ومقومات، وفيها هبارون ولصوص قتلوا منها البركة.

كثيرة هي الأسئلة المحيرة التي حيرتنا، ونعتقد ان نفوذ المصالح الذي تشكل بفعل الحرب والصراع صار انانيا وجشعا لحد انه يقاوم تطبيع الحياة، والتوافق على دولة محترمة ضامنة للحريات والكرامة والمعيشة والحقوق العامة والخاصة، والنظام والقانون، وانهم صانعو كل تلك الزوابع ويعززون الصراع ويحرضون ضد أي توافق سياسي وتحول منشود، ويدفعون الناس الى ثورة جياع قد تقتلعهم وتعيد الامور لنصابها، اذا الشعب يوما اراد الحياة فلابد ان يستجيب القدر. والله على كل شيء قدير.

يوميات

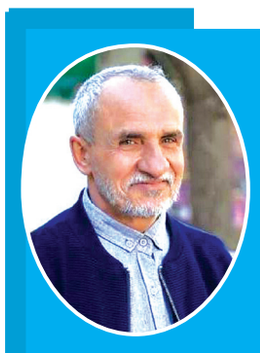

عابر سبيل

يكتبها / د.احمد سنان

شيء طيب أن هناك نوايا للإصلاحات. لكن النوايا وحدها ليست بقادرة على تحقيق الأحلام والأماني. مشكلة الإصلاحات في بلادنا انها دائما ما تظهر فجأة وتختفي كما ظهرت دون أن نلمس نتيجة على الأرض، ولذلك شهد اقتصاد البلاد تطورا عكسيا.

مرد ذلك يعود لكون فكرة الإصلاحات عادة ما تكون استجابة لرغبة سياسية لحظية يراد بها تمرير بعض الأجندات. أي أنها ليست استراتيجية دولة طويلة الأجل ومعزولة عن الشعارات الانتخابية وألعاب الكيد، وتسير بوتائر معينة وفقا لأهداف مبوبة ومجدولة زمنيا. بمعنى أن صانع القرار من أي طيف كان يعلم ما الذي يجب تحقيقه، في كل مرحلة لأن النتائج ستكون قابلة للقياس.

لقد كانت عمليات الاصلاحات في كثير من الدول مؤلمة ولكنها مثمرة. لأن تلك الدول استوعبت ليس فقط حاجتها للإصلاحات ولكن أيضا حاجة الإصلاحات المنتظرة للأدوات التي تضمن نجاحها.

من الأدوات الضامنة لنجاح عملية الإصلاحات: أولا، توفر الإرادة السياسية التي تصر على السير بعملية الإصلاح حتى النهاية مهما كانت المعوقات، وحجم التنازلات التي تتطلبها، لأن الإصلاحات الناجحة حتما ستأتي على مصالح قوى وأحزاب وشخصيات من مختلف الأطياف تكونت خلال عقود وأصبحت أهم معضلات النمو الاقتصادي والسياسي.

في كوريا الجنوبية مثلا أظهر الرئيس إرادة جديدة ومغايرة لرغبات مختلف القوى وعلى الرغم من أنه رجل عسكري إلا أنه فرض حلولا وخطوات غير تقليدية للنهوض باقتصاد بلاده، وهو ما نراه اليوم. ولا نغفل عن الإصلاحات الصينية، حيث استطاع دنغ شياوبينغ تغيير وجه الصين واقتصادها إلى الأبد، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبرها تحديا استراتيجيا إذا لم تكن عدوا.

اما ثانيا، فهو الفريق الاقتصادي الذي ستقع على كاهله مهمة اصلاح ما أفسده (الدهر)، فلا يمكن الركون إلى فريق أثبت فشله على مدى سنوات، وهذا يعني ان التفكير يجب أن ينصب تشكيل فريق متجانس ومنسجم تجتمع فيه عوامل النزاهة والمهنية والكفاءة، ولكن من الذي سيحدد ذلك؟؟؟

لا يشترط خبراء التنمية الديمقراطية لنجاح النهوض الاقتصادي. لأن تشيلي وكوريا الجنوبية مثلا حققتا أعلى معدلات النمو الاقتصادي بدون الديمقراطية لأن رغبة القيادة العسكرية في البلدين في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية كانت كفيلة بنجاح العملية.

لقد استغرق رئيس الوزراء وقتا طويلا في تحديد مفهومه للإصلاح المنشود، والذي حصره في خمسة محاور، هي (إعادة هيكلة المؤسسات، وإصلاح الأجور والمرتبات، وإصلاح سياسة التوظيف، إضافة الى بناء القدرات والاتمتة والتحول الرقمي)، نحن مفجوعون بالهيكلة. إن هذه المحاور على أهميتها لن تقود إلى نمو اقتصادي بقدر ما ستقود إلى تعديلات مقصودة في الجهاز البيروقراطي الحكومي، بينما سيظل القطاع الاقتصادي بمختلف فروعه خارج نطاق الإصلاحات.

تتجه الإصلاحات عادة نحو معالجة اختلال الميزان التجاري وردم الهوة بين الواردات والصادرات بتطوير قطاع التصدير وتوسيع آفاقه، خلق وتثبيت ظروف جاذبة للاستثمار الصناعي والزراعي وخلق فرص عمل منتجة. ينبغي تغيير نظام العمل بما يتماشى والنظم الدولية، وربط الأجور بطبيعة ومتطلبات النظام الجديد بدلا من تكرار ما ثبت عدم جدواه. نحن بحاجة إلى رؤية إصلاحية تستجيب للواقع.

فريق طبي: استقرار حالة جدري الماء بميناء نشطون

المهرة / سبأ

أكد فريق طبي مختص من إدارة الترصد الوبائي والاستجابة السريعة بمكتب الصحة والسكان بمحافظة المهرة، استقرار حالة جدري الماء التي تم رصدها في ميناء نشطون.

وأكد الفريق أن الحالة تستجيب للعلاج مما يبعث على الطمأنينة بشأن الوضع الصحي، لافتا إلى الفحوصات الجسمانية أظهرت أن المخالطين لا يعانون من أي أعراض أو علامات لجدري الماء و أن حالة المخالطين في وضع صحي جيد.

وجاء نزول الفريق الذي ضم مدير إدارة الترصد الوبائي الدكتور صلاح بدر ، ومدير إدارة صحة الموانئ والمحاجر الصحية عادل المعلم وفريق الاستجابة السريعة بمديرية الغيضة برفقة قوات الخفر السواحل، إلى ميناء نشطون لتقييم الحالة بعد تلقي بلاغ من قبل الأجهزة الأمنية والسلطة المحلية بالمحافظة.

وشدد مدير إدارة الترصد الوبائي صلاح بدر، على أهمية اليقظة والتعاون بين جميع الجهات المعنية لضمان سلامة المجتمع والحد من إنتشار الأمراض، مشيراً إلى أن هذا التعاون يسهم بشكل كبير في تعزيز الجهود الرامية لحماية الصحة العامة ومكافحة الأوبئة.

خلال عشرة أيام

ثورة إدارية ضد الفساد المتراكم في المؤسسات الحكومية

خلال عشرة أيام فقط، ووفق إجراءات إدارية وقانونية غير مسبوقة، أحال رئيس الوزراء اليمني ملف المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات النفطية إلى النائب العام، في (22 نوفمبر الجاري) للتحقيق معه في قضايا فساد تتعلق بالتصرف الفردي وإهدار المال العام، وهو الإجراء الثاني الذي تقوم به الحكومة ضمن جهودها لمكافحة الفساد وذلك عقب إحالتها في (12 نوفمبر) لملف شركة مصافي عدن إلى النيابة العامة بسبب إهدار 180 مليون دولار، والتي بدورها قامت بإحالة مسؤولين في الشركة إلى محكمة الأموال العامة بتهمة الإضرار بالمصلحة العامة وتسهيل الاستيلاء على المال العام.

هذه الإجراءات رغم أنها طبيعية وبديهية في الدول ذات النظم القانونية، إلا أنها في الحالة اليمنية تمثل حدثا استثنائيا وتحولا غير مسبوق، أتى بعد عقود من تفشي الفساد وتحوله إلى نهج متجذر في المسار الحكومي على مدى عقود، وتفاقم بفعل تغاضي الأجهزة الرقابية عن ممارسات نهب مقدرات الدولة، ما رسّخ قناعة لدى المسؤولين بعدم التعرض للمساءلة، وهذا خلق قبولا ثقافيا للفساد في الأوساط الشعبية، حيث تفوقت الشبكات غير الرسمية في نفوذها على المؤسسات الرسمية.

لذلك يرى مراقبون أن ما حدث خلال الأيام العشرة الماضية يعتبر "ثورة إدارية" ضد الاختلالات المتجذرة في المؤسسات الرسمية، في مسار يشير إلى تحول جذري في أولويات الحكومة، وجديتها في مواجهة واحدة من أكبر المعضلات التي تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد، ما حمل بوادر أمل إذا استمرت فيها الحكومة، فإنه من المتوقع أن تشهد تحولا يمهد الطريق نحو تحسين ظروف المواطنين واستعادة ثقتهم بمؤسسات الدولة.

فيما يرى خبراء اقتصاديون أن جدية الحكومة في حربها على الفساد ستثبُت عندما تُعلن عن ميزانية عامة واضحة وشفافة، تبرز من خلالها الإيرادات والنفقات وتنشر حسابات ختامية دورية، مع محاسبة المؤسسات الحكومية التي تحتفظ بإيراداتها في حسابات مصرفية خارج البنك المركزي، مع اتخاذ خطوات في إطار الحرص على توريد كافة العائدات المالية من مؤسسات الدولة إلى الخزينة العامة، إلى جانب إنهاء الفساد في المالية العامة، حيث تدار الصفقات والاتفاقيات بطرق سرية، وتدار ايرادات الدولة عبر آليات غامضة وغير شفافة.

هذه القضايا تمثل نموذجاً للفات الفساد الكبيرة والمعقدة التي تنتشر في مؤسسات الدولة، مما يؤكد أن القضاء على الفساد يُعد تحدياً وباباً يستحيل غلقه على المدى القريب.

يذكر أن التصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة الدكتور أحمد بن مبارك خلال مداخلته على الفضائية اليمنية، أكدت أن مكافحة الفساد تأتي كأولوية قصوى في برنامج الحكومة، واصفا نهب المال العام بـ "الخيانة العظمى"، ومؤكداً أن مكافحة الفساد ليست مجرد شعار، بل هي معركة طويلة تتطلب إرادة حقيقية واستراتيجية واضحة، والأهم من ذلك "مساندة شعبية".

محمد جمال